

## حكم القطاع الأمني الفلسطيني: وجهة نظر قوات الأمن في نابلس

ماهو القطاع الأمني؟



يتألف القطاع الأمني من الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة، بالإضافة إلى إداراتها والمؤسسات التي تمارس الرقابة عليها. وينظم الإطار القانوني والإطار السياسي المهام التي تنفذها هذه الجهات، كما يحكم سلطاتها وهيكلاتها التنظيمية.

**الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة:**

- ◆ قوى الأمن (القوات المسلحة، والشرطة، والمخابرات، والأجهزة الأمنية، إلى جانب جيوش التحرير وجماعات التمرد).
- ◆ الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والعدالة (المحاكم، وأجهزة النيابة، والسجون وأنظمة القضاء التقليدية (القضاء العشائري)).

**المؤسسات المكلفة بالإدارة والرقابة:**

- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التنفيذية (الرئاسة، مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية).
- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التشريعية (البرلمان واللجان التي تعمل تحت مظلتها، ومكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)).
- ◆ جهات الرقابة غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث والمؤسسات الناشطة في مجال التأثير في السياسات).

تمثل مدينة نابلس، التي يقطنها ما يقرب من ١٣٠،٠٠٠ مواطن فلسطيني، من الناحية التاريخية المركز التجاري في شمالي الضفة الغربية. وقد شهدت هذه المدينة منذ عام ٢٠٠٠ تراجعاً اقتصادياً وتدهوراً أمنياً لم يسبق لها أن شهدته في ماضيها. ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى إجراءات الإغلاق المشددة التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على المدينة. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، شرعت حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية في تنفيذ إجراءات تهدف إلى بسط سلطان القانون وفرض النظام في المدينة.

وفي هذا السياق، أطلق مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية في ربيع عام ٢٠٠٨ منتدى بعنوان 'توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين'، الذي يسعى إلى إطلاق حوار شامل تشارك فيه جميع فئات المجتمع الفلسطيني حول إصلاح القطاع الأمني وترسيخ استدامته. ويجمع هذا المنتدى ممثلين عن كافة الأطراف المعنية بإصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وفي إطار هذا المنتدى، عُقدت سلسلة من ورشات العمل التي جمعت بين ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في نابلس في الفترة الواقعة بين شهري تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩ (أنظر "نافذة" على المجتمع المدني: وجهة نظر المجتمع المدني في نابلس، الحلقة الأولى، أيار/مايو ٢٠٠٩). وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية حلقة ثانية من ورشات العمل، والتي ضمت هذه المرة ممثلين عن قوى الأمن الفلسطينية العاملة في نابلس. ويستعرض هذا الإصدار من 'نافذة على قوى الأمن' الذي يقدمه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وجهة الأجهزة الأمنية تجاه حكم القطاع الأمني في هذه المدينة.

### كيف ترى الأجهزة الأمنية العاملة في مدينة نابلس علاقتها مع المواطنين؟

تتباين آراء أفراد قوى الأمن الفلسطينية العاملة في نابلس ووجهات نظرهم بشأن العلاقات التي تجمعهم بالمواطنين من سكان المدينة. ففي حين تشدد أجهزة الأمن على تحسّن علاقتها مع المواطنين خلال مراحل العمل على تنفيذ الخطة الأمنية في المدينة، تقرّ هذه الأجهزة باستمرار حالة غياب الثقة بين المواطنين وقوى الأمن:

## تحسين العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية خلال مراحل تنفيذ الخطة الأمنية في نابلس:

- ◆ لقد حالف النجاح الخطة الأمنية بشكل كبير. ونابلس مدينة هامة. وقد بات ما نسبته ٦٠٪ من أصحاب المحلات التجارية ومشاريع الأعمال راضين عن الأمن الذي توفره لهم.
- ◆ لقد بدأ المواطنون يأخذون القانون على محمل الجد. يوم أمس، مثلاً، توقفت سيارة شرطة بالقرب من منزلي وبدأ الجيران ينادونني للاستفسار عن سبب تواجد أفراد الشرطة في الحي وماذا الذي يريدونه. وعندما فهم الجيران أن عناصر الشرطة كانوا يحققون في سرقة إحدى السيارات، قالوا أن من الجيد وجود الشرطة.

## تدني مستويات الثقة العامة في الأجهزة الأمنية:

- ◆ 'هناك فجوة قائمة بين المواطنين وبيننا. يجب أن يضع المواطنون ثقتهم فينا. ولكن كيف يمكنني أن أعزز مصداقيتي في نظر المواطنين؟'
- ◆ 'إن قوى الأمن موجودة لمساعدة المواطنين. ولكن المواطنين ينحون باللائمة على القوات الأمنية عن المشاكل التي يواجهونها.'
- ◆ 'إن أفراد قوى الأمن ليسوا أعداءً للمواطنين. فنحن أبناء هذا الشعب.'

## ينتقد المواطنون التنسيق الأمني مع إسرائيل:

- ◆ 'عندما يدخل الجنود الإسرائيليون المدينة في الليل، يتساءل المواطنون: لماذا يوجد لدينا قوات أمنية إذا كان الإسرائيليون يستطيعون دخول المدينة؟ وما هي المهمة الحقيقية التي تؤديها الأجهزة الأمنية؟'
- ◆ 'يتهم مواطنونا جهازي الشرطة والمخابرات بالتعاون مع إسرائيل.'

## لا يلجأ المواطنون إلى آليات تقديم الشكاوى:

- ◆ 'يوظف جهاز الشرطة آليات تكفل استقبال الشكاوى التي يرفعها المواطنون. كما إننا نملك موقعا إلكترونياً على شبكة الإنترنت، وخطا ساخنا ودائرة للشكاوى في جهاز الشرطة. ولكن كيف لي أن أشجع المواطنين على الاتصال بنا والإبلاغ عن وقوع الجرائم؟'
- ◆ 'أتوقع من المواطنين تقديم الشكاوى للجهاز الأمني المعني في أي وقت يشعرون فيه أنهم تعرضوا لمعاملة غير عادلة.'
- ◆ 'لقد أعدنا خطة لإقامة العلاقات وتعزيزها مع المواطنين. ولكن الرسالة التي نسعى إلى تعميمها لا تلقى تجاوباً.'

## تسعى الأجهزة الأمنية إلى فرض القيود على حقوق المواطنين:

- ◆ 'يجب على المواطن الذي كان مقاتلاً في ما مضى من حياته أن يعي أنه لم يعد جندياً. فإذا ما أوقفه أفراد الشرطة، فعليه أن يدرك بأنهم لا يعُدون ينفذون واجبهم. يحتاج المقاتلون السابقون إلى المزيد من التأهيل الناجع.'

- ◆ 'يتدخل المواطنون في عمل الأجهزة الأمنية. فهم يسألون أفراد الشرطة عن السبب الذي يدفعهم لتوقيفهم في الشارع. في الواقع، لا يستطيع أي مواطن في أي دولة في العالم أن يسأل مثل هذا السؤال. فلا يمكن للمواطنين أن يقرروا لأفراد الأجهزة الأمنية ما ينبغي عليهم القيام به. فنحن أفراد قوى الأمن نعرف احتياجات مجتمعنا وندرکها.'
- ◆ 'يتجادل المواطنون حول ما إذا كان الذهاب إلى مركز الشرطة والإبلاغ عن تاجر مخدرات، مثلاً، حلالاً أم حراماً.'

## كيف تقيم الأجهزة الأمنية في نابلس إصلاح القطاع الأمني؟

بينما يشدد أفراد قوى الأمن على نجاح العمليات الأمنية التي ينفذونها، إلا أن وجهات نظرهم تتباين حول النتائج المؤسسية العامة التي سيفرزها إصلاح القطاع الأمني. فبالنسبة للعديد من هؤلاء الأفراد، لا يحقق العمل على إعادة هيكلة قوى الأمن الكثير من التقدم بسبب غياب الإطار القانوني اللازم وضعف آليات الرقابة على المؤسسة الأمنية. وعلى وجه العموم، يشعر أفراد الأجهزة الأمنية بأنهم لا يملكون إدارة إجراءات إصلاحهم القطاع الذي يعملون فيه، كما أنهم لا يتلقون الإرشادات حول التوجه الاستراتيجي الذي تتبناه هذه الإجراءات.

## الآثار التي خلفها الاحتلال

يرى أفراد القوى الأمنية أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل أحد العقبات الرئيسية التي يواجهونها في عملهم.

## العقبات التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في وجه قوى الأمن الفلسطينية:

- ◆ 'إننا نملك ٦٠ مركزاً من مراكز الشرطة في المناطق الريفية في محافظة نابلس. ولكننا لا نستطيع الانتقال من قرية إلى أخرى بسبب الإجراءات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية.'
- ◆ 'لماذا أمنع أنا، بصفتي عنصراً من عناصر قوى الأمن، من التنقل من منطقة إلى أخرى؟ ولماذا يستطيع الجيش الإسرائيلي في ذات الوقت دخول المدينة بعد منتصف الليل؟'

## التحكم الخارجي في إجراءات إصلاح القطاع الأمني

يرى عدد كبير من أفراد قوى الأمن الفلسطينية أنهم لا يملكون زمام إدارة إجراءات إصلاح قطاعهم الأمني.

## غياب الملكية:

- ◆ 'لدينا نظام ديموقراطي. فالمجلس التشريعي الفلسطيني يمثل الجهة التي انتخبها الشعب الفلسطيني. لقد شهد العالم إجراء انتخابات ديموقراطية في بلدنا، ولكن الدول المانحة قررت عدم قبول نتائجها.'
- ◆ 'لقد حضرت دورات تدريبية نظمها المنسق الأمني الأمريكي. وقد قيل لي أنه لا يمكن تزويد أجهزة الأمن الفلسطينية بما يكفيها من الإمكانيات بسبب الاعتراضات الإسرائيلية. إن التشاؤم يعتريني حيال المستقبل حينما أسمع ذلك.'

## تطوير الأجهزة الأمنية

ترى قوى الأمن العاملة في نابلس أنها تمكنت من فرض القانون والنظام في المدينة رغم الظروف الصعبة التي تحكم عملها. وفي رأي أفراد الأجهزة الأمنية أن إعادة هيكلة قوى الأمن يجب أن يترافق مع تطوير الإطار القانوني الذي ينظمها وبناء القدرات الفنية لهذه القوى وتعزيزها.

### التقدم على صعيد إعادة تأهيل القوات الأمنية:

- ◆ لقد تحسّن مستوى الأمن في المحافظة في هذه الأيام. وباتت الشرطة تشكل مرآة مدينة نابلس وواجهتها. فأفرادها يرتدون الزي المناسب ويظهرون في مظهر حسن ولاثق. بل إننا نستطيع أن نفخر بأنفسنا.
- ◆ أحرز جهاز الشرطة تقدماً ملموساً. ففي عام ٢٠٠٨، صنّف ديوان الرقابة المالية والإدارية جهاز الشرطة باعتباره أفضل مؤسسة من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد حصلنا على درجة ٩١٪ في تقييمنا.
- ◆ لم نباشر ببناء مؤسساتنا سوى في عام ٢٠٠٤. في الماضي، كان أفراد أجهزة الأمن يتبعون قادتهم دون غيرهم، ولم نملك أي تنظيم أو هيكلية. لم يكن همّنا إلا الحصول على رواتبنا.
- ◆ نحن بحاجة إلى الوقت لبناء مؤسساتنا. أنا أصلاً من أفراد الثورة، ولست فرداً من أفراد قوى الأمن. نحن لسنا منزهين، ولا نصنع المعجزات.

### تعزيز مساءلة أفراد قوى الأمن:

- ◆ لم يعد أفراد أجهزة الأمن يتمتعون في هذه الأيام بالحصانة من مخالفة أحكام القانون.
- ◆ صحيح أن بعض عناصر القوات الأمنية ارتكبوا مخالفات أثناء مرحلة تنفيذ الخطة الأمنية، ولكننا أخضعناهم للمساءلة عن أفعالهم. ونحن نعمل الآن على تحسين أدائنا. وقد تابع جهاز الاستخبارات العسكرية ما يربو على ٦٠٪ من المخالفات التأديبية.

### الارتقاء بمستوى التنسيق بين الأجهزة الأمنية:

- ◆ طرأ تحسن على التنسيق بين أجهزة الأمن. كما عُقدت لقاءات دورية في هذا الإطار مع مدراء الأجهزة الأمنية على مستوى المحافظة.

### الافتقار إلى الإطار القانوني المناسب:

- ◆ تشهد التشريعات النازمة لقطاع الأمن فراغاً قانونياً. نحن بحاجة إلى قوانين جديدة تضمن تنظيم عملنا.
- ◆ علينا أن نحدد الصلاحيات المخولة لجميع الأجهزة الأمنية واختصاصاتها. هناك فائض من أجهزة الأمن، وهو ما يتسبب في إرباك المواطن.

### غياب الإمكانيات الفنية:

- ◆ الإمكانيات المتوفرة لدينا محدودة، وأساليب التحقيق التي نطبقها قديمة. نحن لا نملك مختبرات جنائية ولا ما يكفي من أدوات التحقيق.

## ضرورة تعزيز دور جهاز الشرطة وتوطيده:

◆ يُتحتّم على جميع أجهزة الأمن، باستثناء الشرطة، ترك الشوارع. ولا يجوز إلا لأفراد الشرطة التواجد في الشوارع من أجل تنظيم حركة المرور. أنا شرطي، وأنا أتحدث بدافع من الضمير الحي لأن الشرطة مؤسسة توفر خدماتها للمواطنين.

### نجاعة آليات الرقابة

يرى العديد من أفراد أجهزة الأمن أنه يجب تنمية آليات الرقابة المدنية الديمقراطية وتطويرها. ويوجّه هؤلاء الأفراد الانتقاد لأداء السلطة القضائية ويعبّرون عن أملمهم في أن يتولى المجتمع المدني دوراً أكبر في تعزيز سيادة القانون وترسيخها.

### انعدام التعاون بين أجهزة الأمن ومؤسسات السلطة القضائية:

- ◆ هناك عدد ضخم من القضايا التي لا تزال عالقة أمام المحاكم بسبب غياب سيادة القانون على مدى رح طویل من الزمن. ولا يزال التعاون مع المحاكم غائباً.
- ◆ على المحاكم أن ترتقي بمستوى تعاونها معنا. فعلى سبيل المثال، يلجأ المواطنون الذين يخالفون قانون المرور ويقعون في قبضة أفراد الشرطة إلى المحاكم لاستئناف القرارات التي تقضي بتغريمهم. وقد يقرر القاضي فرض غرامة مقدارها ١٠٠ شيكل على المخالفة المرورية، ولكن المواطنين يسمعون وهم في المحكمة أن غرامات أقل تُفرض على المخالفات الجسيمة، وهو ما يثير حفيظتهم ويدفعهم إلى انتقاد أجهزة الأمن.

### ضعف الرقابة العامة:

- ◆ لقد أُجريت ٦٩ مقابلة تلفزيونية وقدمت ٧٦ محاضرة عامة في المدارس حول جهاز الشرطة وعمله. ومع ذلك، فنحن بحاجة إلى تعزيز الحوار مع المواطنين. وعلينا أن نعمل مع وسائل الإعلام من أجل تثقيف المواطنين ورفع مستوى وعيهم حول عملنا.
- ◆ يجب أن تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور يتسم بقدر أكبر من النجاعة والتأثير، وعليها أن تشارك في تنفيذ الخطة الأمنية من خلال رفع مستوى الوعي العام حول مبدأ سيادة القانون. كما يتعين على هذه المؤسسات أن تتحسّس المشاكل التي تواجه المواطنين وأن تبلغ الأجهزة الأمنية عنها.

### ضعف الإمكانيات الفنية:

- ◆ من المشاكل التي تعتري عمل أجهزة الأمن غياب دوائر العلاقات العامة التي تعمل فيها.
- ◆ تتولى دوائر العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية الطلبات التي يوجّهها الصحفيون لها، ولكنها لا تفصح لهم عن المعلومات التي ينشدهونها.
- ◆ لا تعقد أجهزة الأمن مؤتمرات صحفية بصورة دورية. وإذا ما حصل وعُقد مؤتمر صحفي، فإنه لا يُسمح إلا لعدد محدود من الصحفيين بحضورها، وذلك على أساس المعارف الشخصية التي يتمتعون بها مع أفراد أجهزة الأمن.

## تقييم إجراءات إعداد السياسات الأمنية

يدرك عدد كبير من أفراد قوى الأمن ضرورة إطلاق إجراءات شاملة لإعداد سياسة أمنية قومية، غير أنهم يعتقدون في ذات الوقت أن الإجراءات الحالية المتبعة في إصلاح القطاع الأمني تفتقر إلى التوجّه الاستراتيجي.

### الحاجة إلى إجماع استراتيجي حول مسألة الأمن:

- ◆ 'إننا نسمع الكثير حول الأمن في كافة الأوقات: الأمن، الأمن، الأمن. ولكننا لا ندري إلى أين يتجه ذلك كله. إننا على وشك أن نخلق هوساً حول الأمن.'
- ◆ 'أن مجتمعنا يتعرض للانهايار. أين نحن متوجهون، وما هو مصيرنا؟'
- ◆ 'إننا جميعاً، سواء كنا في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، نعيش في مجتمع واحد. إن مجتمعنا يشبه بيتاً فيه ابن عاقٍ يستطيع والداه الصفح عنه. هذا هو الوضع بالضبط في غزة.'

## التوصيات

يعتقد العديد من أفراد الأجهزة الأمنية العاملين في نابلس بأنه يتوجب على السلطات المعنية تحسين مستوى توفير خدمات الأمن في المدينة. كما يدرك هؤلاء الأفراد الحاجة إلى تطوير أجهزتهم وإعادة تأهيلها. فضلاً عن ذلك، يقرّ أفراد قوى الأمن بتدني مستوى ثقة المواطنين في أدائهم ويتفقون على ضرورة توسيع دائرة تواصلهم مع المجتمع في المدينة. وفي هذا السياق، خرجت مجموعة العمل التي شاركت في حلقة هذا المنتدى بالتوصيات التالية:

### على المستوى الاستراتيجي:

- ◆ إعداد سياسة للأمن القومي تشارك في صياغتها جميع الأطراف المعنية، بحيث تبين التوجه الاستراتيجي الذي تسيّر فيه إجراءات إصلاح القطاع الأمني في فلسطين.
- ◆ تنفيذ إجراءات جديّة ومستدامة لتحقيق المصالحة الفلسطينية من أجل تجاوز الوضع الحالي الذي يشهد انقساماً سياسياً ومؤسساتياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ◆ مراجعة الإطار القانوني الحالي الذي ينظم عمل قوى الأمن كي يحدد واجباتها ومهامها واختصاصاتها بصورة واضحة.

### على المستوى المؤسسي:

- ◆ تعزيز عمل مؤسسات الرقابة، من قبيل المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة القضائية.
- ◆ الارتقاء بمستوى التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات السلطة القضائية، ولا سيما المحاكم والنيابة العامة.

- ◆ تطوير الهيكليات التنظيمية التي تحكم قوى الأمن، وخاصة من خلال تحديد المسؤوليات والواجبات التي تقع على عاتق أفراد هذه القوى.
- ◆ تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في أوساط أجهزة الأمن.

### على مستوى العمليات:

- ◆ مواصلة تدريب أفراد القوات الأمنية الفلسطينية من أجل تحسين مهاراتهم المهنية.
- ◆ الارتقاء بمستوى التواصل مع جمهور المواطنين وإعداد آليات للتواصل مع المجتمع المدني ومع وسائل الإعلام بهدف زيادة وعي المواطنين حول سيادة القانون.
- ◆ تزويد قوات الأمن بما يلزمها من الإمكانيات التي تتيح لها تنفيذ المسؤوليات الملقاة على كاهلها، ولا سيما من ناحية البنية التحتية والمعدات والمركبات الضرورية لمحاربة الجريمة ومكافحتها.

تمثل هذه 'النافذة على قوات الأمن' التي يضعها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بين يدي القارئ إصداراً جديداً ينشره مكتب المركز في مدينة رام الله.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مكتب رام الله ◆ شارع المعارف، ٣٤، رام الله ◆ الضفة الغربية، فلسطين  
هاتف: ٦٢٩٥ ٢٢٩٥ (٠) ٩٧٢ + ◆ فاكس: ٦٢٩٥ ٢٢٩٥ (٠) ٩٧٢ + ◆ الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch